



الاسئلة والاجوبة على مسالك الامتحان
على الشمسية

معارف نظارت چلیله سنک (٦١٦) نمزولی
وفی ١٥ ایلول سنک تاربخلور خصتنامه سنی حائزدر

کتابخانه

سلطان بایزید جوارنگ پارمق قیوجا دلا سنک نمزو ٩١

عرب و طبعة

المجدلة الذي خلق الانسان على البيان والصلوة والسلام على نبيه بنى اخر الزمان وعلى الله القائلين بالبرهان وبعد فهذه اسئلة واجوبة على المسالك الامتخانية على الرسالة الشمسية للطيلة العلية وسميتها بالمطابق لسهولة امتحانها خاصة ويكون فقهها خاصة بسلك فان قران هذا القول الى اخره مفردا مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق فقيهة شرعية مقدما محذوف وهو مهمما وجدشي في الدنيا وتاليها مذكور وباعتبارا اما شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كناية تضمن كلمة امامتة وان كانت اتفاقية عامتة بسلك فان قيل ان قوله الاول في ماهية المنطق امفردا مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها الاول المفرد بالفعل ومجوطا في ماهية المنطق المفرد بالقوة وباعتبار النسبة موجبة وباعتبار الموضوع شخصية لان لام الموضوع محمول على العهد النوعي على المشهور ومهملته على التحقيق تكونا لجزء الاول عبارة عن الالفاظ التي هي من قبيل الاعراض وتخص العرض تابع الى المحل ومحل الالفاظ هنا المتلفظون بلذا الالفاظ وان قامت بالهواء التكيف بكيفية الصوت واهل عن المستور في هذه القضية ومن بيان كية المتلفظون او محصورة مسورة على راعى البعض لان اللام للمفرد النوعي سوها عنده كما كان للاستغراق والامانة والتون في سباق النفي وباعتبار الرابطة ثنائية فانه يحذف فيها الرابطة وباعتبار العدول والتخصيل موجبة محصلة اما معنى الاختلاف في الجملة فهو ان يجعل القضية خالبا عن الرابطة وفي الشبهة ان يترك اداة الشرط وتفسح ثم ان قبل ان الرابطة ههنا معدومة قلنا ان الرابطة هنالك حذفت شيئا متسبيا وبعبارة اخرى معنى الاختلاف وهو ان يحذف الرابطة عن الانية في الثنائية وعن الالهي في الثلاثية عن اللفظ او على سبيل التدرج فاختر

الاسئلة
والاجوبة على مسالك
الامتحان على
الشمسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واختر ماهيات الاشياء بمقتضى الوجود والبناء بقدرته الجواهر العقلية وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية والصلوة على ذوات الانبياء القدسية المنزهة عن الكدورات الالسية خصوصا على محمد صاحب الابان والمعجزات وعلى اله التابعين بالحق والبيئات (رو بعد) فهذا كتاب في المنطق سميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاصة (اما المقدمة فيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه والعلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل وتصوره معه حكم وهو اسناد امر الى اخر اجابا او سلبا ويقال للجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهي ولا لما جهلنا شيئا ولا نظريا ولا لدارا وتسلسل بل البعض من كل منهما بديهي والبعض الاخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضنا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد

المفرد بالفعل ومجوطا في ماهية المنطق المفرد بالقوة وباعتبار النسبة موجبة وباعتبار الموضوع شخصية لان لام الموضوع محمول على العهد النوعي على المشهور ومهملته على التحقيق تكونا لجزء الاول عبارة عن الالفاظ التي هي من قبيل الاعراض وتخص العرض تابع الى المحل ومحل الالفاظ هنا المتلفظون بلذا الالفاظ وان قامت بالهواء التكيف بكيفية الصوت واهل عن المستور في هذه القضية ومن بيان كية المتلفظون او محصورة مسورة على راعى البعض لان اللام للمفرد النوعي سوها عنده كما كان للاستغراق والامانة والتون في سباق النفي وباعتبار الرابطة ثنائية فانه يحذف فيها الرابطة وباعتبار العدول والتخصيل موجبة محصلة اما معنى الاختلاف في الجملة فهو ان يجعل القضية خالبا عن الرابطة وفي الشبهة ان يترك اداة الشرط وتفسح ثم ان قبل ان الرابطة ههنا معدومة قلنا ان الرابطة هنالك حذفت شيئا متسبيا وبعبارة اخرى معنى الاختلاف وهو ان يحذف الرابطة عن الانية في الثنائية وعن الالهي في الثلاثية عن اللفظ او على سبيل التدرج فاختر

معينا كما ذكر في الوضعية ومحصورة مسورة باعتبار مرجعه فان التون التكرير واللام في مرجعه للاستغراق وثانوية محصلة بخلاف قوله وذلك الترتيب آه سالتة جزئية لان لفظ ليس دائما سوها بطريق الالتزام وان ذل بطريق العطف على رفع الايجاب الكلي كما يدرك على السلب الجزئي بالالتزام وان دل على الكلي بالمطابق ثم ان قيل ان هذا المصنف آه احدا مرسوم قلنا انه حد تام لان مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب ثم ان قيل ان هذا التعريف اعكس تعريفا مطرود تعريف قلنا انه عكس تعريف

ك فان قيل ان هذا القول آه امردا مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها ظاهر
او مستتر ومحولها الفعل المفرد بالفعل ثمة ان قيل ان الموضوع هو الجزء الاول من الجملة والمحول الثاني منها قلنا
ان هذا الموضوع مقدم في الرتبة وان كان مؤخرا في الذكر وكذا المحول مؤخر في الرتبة وان كان مقدما في الذكر فيصدق
الترتيب عليها وموجبه محصور مسورة لان اضافة الموضوع واللام سورها وهذه القضية لانكون ثلاثية وثناوية
عند المعام رحمة الله حيث قال ان كون الجملة ثلاثية وثناوية هو معتبرا فا كانت حملية اسمية واذا كانت حملية فعيلة

فلما اعتبار الى كونها ثلاثية او
ثناوية خلا فالسيد فان هذه
الجملة عنده ثنائيتا فانه قال
ان كونها انا كانت جملة فعلة
فهي مؤولة بالجملة الاسمية
لكون الافعال كلها من قبيل
الروابط وايضا هذه القضية
مهسلة ومحسلة بخلاف
قوله وهو المنطق فهذا القول
شخصية باعتبار الضمير
وباعتبار مرجع محصور
مسورة موجبة كلية اذ التوابع
في مرجع للتكثير الذي هو
بصيد الاستتراق اما الفاعل
ونائبه والبتدأ فموضوع
القضية في اصطلاح المنطق
والفعل والجزء محولها فيه
اما النسب بين المحكوم عليه
وبينها فعموم وخصوص
مطلق فالاول اعم منها
ك ثم ان قيل ان قولنا الثاني
والاول امردا مركب قلنا
انه مفرد كلي عرض لا زرف بالقوة
ومفارق بالفعل وعرض عام
ومن قبيل كم المنفصلة لانه اسماء
العدد منها ومركب خبر تام
غير تقيدى فانه مركب من اسم
واداة او منقول من الاسمية
الوصفية فهذا القول موضوع ومع
محول وقضية حملية موجبة ثنائيتا
شخصية على المشهور ومهسلة على
التحقق ومحسورة مسورة عند
العض ك امر
اي الالفاظ التي وقعت حصتها
نوعية من الرسالة
ك ثم ان قيل ان قولنا فانوية
اه امردا مركب قلنا انه تصور
قول خارج ثم ان قيل ان هذا
التعريف احد امرد رسم قلنا
انه رسم بقرينة قوله وسموه
ورسم ناقص فانه مركب من

بناقض نفسه في وقتين فتمت الحاشية الى قانون يفيد معرفة طرق
اكتساب النظريات من الضرورات والاحاطة بالصحيح والفاقد
من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسومه بان آلة قانونية تعظم مراعاتها
الذهن عن الخطاء في الفكر وليس كله بديهيا ولا الاستغنى عن نقله ولا
تظريا ولا لدارا وتلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري يستفاد منه
(الثاني) في موضوع المنطق (موضوع كل علم يناهث فيه عن
عوارضه التي تلحقه لما هو هو اي لذاته او لاسماوية او لجزئية
فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث
عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول او تصديق مجهول ومن حيث
يتوقف عليها التوصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وهيئتها وفضلها وخاصة ومن حيث يتوقف عليها التوصل
الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية ونقص
قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات وقدرتها العادة
بان تسمى الموصل الى التصور قوليا شارحا والتوصل الى التصديق حجة
ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق
طبعا لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او باخر
صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكمة لا امتناع الحكم من جملة احد
هذه الاشياء اما المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول: الفصل
الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق وتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالة الله على
الحيوان او الناطق وتوسطه لما يخرج عنه الترام كدلالة على قابل العلم
وصنع الكتابة ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الامر خارج بحالة
يلزم من تصور المسمى تصوره والا لا امتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها
من العرنا لعامر وحوالة ومن الخاصة اللازمة وهي قوله فانوية تقسم آه وكذا الحال في قولنا يبحث فيراء فهذا
التعريف حد تام لان كلمة ما عبارة عن مطلق موضوع العلم فان مطلق الموضوع جنس قريب لموضوع العلم وما بعد ها
بمزيد لفصل قريب او كلمة ما عبارة عن الكلي فيكون حدانا فضا فان الكلي جنس لهذا التعريف كونه ان قيل ان قولنا دلالة اللفظ آه امرد
امر مركب قلنا انه مفرد كلي الذي يقع للفكر اذ التعريفات كلها نوع منه ثم ان قيل ان هذا التعريف اعكس تعريف امر مفرد تعريف قلنا
انه مفرد تعريف اذا كان التعريف والمعرف خبرا عند المنطقيين فيكون العضية موجبة كلية فانه يصح كبرى للشكل الاول كما نحن فيه

من العرنا لعامر وحوالة ومن الخاصة اللازمة وهي قوله فانوية تقسم آه وكذا الحال في قولنا يبحث فيراء فهذا
التعريف حد تام لان كلمة ما عبارة عن مطلق موضوع العلم فان مطلق الموضوع جنس قريب لموضوع العلم وما بعد ها
بمزيد لفصل قريب او كلمة ما عبارة عن الكلي فيكون حدانا فضا فان الكلي جنس لهذا التعريف كونه ان قيل ان قولنا دلالة اللفظ آه امرد
امر مركب قلنا انه مفرد كلي الذي يقع للفكر اذ التعريفات كلها نوع منه ثم ان قيل ان هذا التعريف اعكس تعريف امر مفرد تعريف قلنا
انه مفرد تعريف اذا كان التعريف والمعرف خبرا عند المنطقيين فيكون العضية موجبة كلية فانه يصح كبرى للشكل الاول كما نحن فيه

فان قيل ان قولهم والتمه آه امفرد امركب قلنا امركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها التام المفرد
 بالفعل ومحمولها ان احتمال المفرد بالقوة وموجبة ثنائية محصورة مسورة لان اللام محمول على الاستمرار ومحصلة
 فكذلك الحال في قولهم واللفظ الدال آه وهو حملية ثنائية موضوعها اللفظ الدال المفرد بالقوة ومحمولها جملة يسمى جزئيا
 على مسلك الميزين لكن هذه القضية ثلاثية زمانية على راسها لان محمولها جزئيا المفرد بالفعل كما نقل عن الصحاح ان
 الياء والجار مجازة محذوفة عن المفعول الثاني بكلمة يسمى كما ذكر فيه وموجبة محصلة محصورة مسورة وكذلك قوله بالفعل
 الثاني آه قضية حملية موجبة
 ثنائية محصلة وشخصية على
 المشهور وهملية على التحقيق
 او محصورة مسورة على رأى
 البعض لان لام العهد النوحى
 للاستمرار كما مر ثم ان قيل ان
 قولهم الفصل الثاني امفرد ام
 مركب قلنا انه مفرد لانه بما
 لا يراد به من الدلالة على
 جزء معناه او منقول من الوصفية
 الى الاسمية وكل عرضة زمنية بالقوة
 ومقارن بالفعل وخاصة فان
 الفصل الثاني عبارة عن اللفظ
 المحصورة لهذا الفصل او ذاتي
 نوع للمقالة الاولى على مسلكهم
 او مركب غير تام تقيدي
 وكذلك التطبيق في قوله كل
 مفهوم آه والاول هو النوع
 الحقيقي فهو قضية حملية
 موجبة محصلة محصورة
 مسورة لان كلمة كل واللام
 سورها وثلاثية غير زمانية
 تكون كلمة هومن قبلها
 كما كانت الافعال ثنائية
 والقلوب والحق ثلاثية
 زمانية

والتمه ان احتمال الصدق والكذب فهو الجزوان لم يحتمل فهو الا لاشياء
فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعلاء
امركب قلنا اضرب انت ومع الحضيض سؤال ودعاء وفع التساوى
الناس وان لم يدل فهو التبيين ويندرج فيه التثنية والترجي والقسم
والنداء واما غير التام فهو ما تقيدي كالحوان الناطق واما غير
تقيدي كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة الفصل الثاني
في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفس تصوره من وقوع
الشركة فيه وكل ان لم يمنع واللفظ الدال عليها يسمى جزئيا وكليا
بالعرض والكلي اما ان يكون تمام ما هية فالتحتمل من الجزئيات
او اختلف فيها واخرها عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد
الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
كالاشياء او غير متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب
الخصوصية المحضة كالشمس فهو ان كل مقول على واحد فقط او على كثيرين
متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك
جزئا وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحوان
بالنسبة الى الانسان والقرس ويسمى جنسا ورتبته بان كل مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وهو قريب ان كان الحوان عن الماهية
وعن بعض ما يشاردها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاردها فيه كالحوان
بالنسبة الى الانسان ويعهد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاردها
فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر فيكون هناك جوابان ان كان
بعيدا بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان
كان قريبا بمرتبتين كالجسم واربع اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب
كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع

بالانفصال بينهما فيمتد يكونان قضيتين في الصعوبة لاني الحقيقة لعدم وجود الحكم فيها فكون التردد فيها بين
 القضيتين صورة والترديد في الحملية المرددة المحمول والشبهة بالمنفصلة هو بين المحمولين فيكون الحكم فيها هو
 بين المفردين واما الفرق بينهما بحسب اللفظ فهو ان تقدم اداة التردد على موضوع المقدم والتالي فيكون القضية منفصلة
 بالاتفاق كما مر وان اخرجت عن الموضوع فتكون حملية مرددة المحمول والشبهة ايضا وكذا ان قيدا للحكم
 التردد بين الغير المفردين فالمنفصلة وان قصدت بين المحمولين فالحملية وايضا هذا التعريف زسم ناقص

فان قيل ان قوله ولا يجوز اه من اى قضية كانت قلنا انه قضية حلية موجبة ثنائية او ثلاثية كما مر ومهملا
 معدولة المحمول ثم ان قيل ان قوله فصيل وجنس ونوع امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كل منطلق عطف طبيعي ذاتي فوقع له
 وكذلك قوله خاصة وعرض عام مفرد كل ذاتي فوقع للعرض مثلا ثم ان قيل ان قوله كل وكيفية اه امفرد ام
 مركب قلنا انه مركب غير تام تصور قول شارح رسم ناقص فانه مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة
 فان الكلمة جنس بعيد على قول الكاتبى ورسم تام لانه مركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة على قول البعض

باني
 اخر فلا بد وان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك
 مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية ونوع اخر ولا يجوز ان يكون
 تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدم رخصا وفيل بعضه ولا
 يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصيل جنس وكيف كان بين الماهية
 عن مشاركتها في جنس او في وجوده فكان فضلا ورسموه بانه كل محل على
 الشيء في جواب اى شىء هو في جوهره فمما هذا لو تركت حقيقة من امرين
 متساويين او اثنوز متساوية كان كل منهما فضلا لانه غيرهما عن
 مشاركتها في الوجود والفضل المميز للنوع عن مشاركتها في الجنس قريب
 ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للونسان ويعيد ان ميزه عنه في
 جنس بعيد كاحساس للانسان (واما الثالث فانا اجمع انفا كما مر عن
 الماهية فهو عرض لازم ولا يفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد
 للحيثى وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره
 مع تصور ملزومه كما في اى جزء من الذهن بالذموم ومنها كالانقسام متمساوين
 للاريفة واما غير بين وهو الذي يقصر حيزه الذهن بالذموم بينهما الى وسط
 ككتباوى الزوايا القائمة بالثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم
 من تصور ملزومه تصوره الاول اعجم والعرضين المفارق اما شرح الزوايا
 كحرة المحل وصغرة الوجبل واما بطى الزوال كالتشيب والشباب وكل واحد
 من اللازم والمفارق ان يختص بافراء حقيقة واحدة فهو خاصة كالضاحك
 والا فهو العرض العام كالماشيه ويرسم الخاصة بانها كقوله علمي تحت
 حقيقة واحدة فقط قول اعرضيا والعرض العام كل مقول على اى حقيقة
 واحدة وغيرها قول اعرضيا والكليات اذ خمسة نوع وجنس وفصل
 وخاصة وعرض عام الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئى وهي خمسة
 الاول الكلى قد يكون متمنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم

وهو اختيار المميزين ككف
 القول الاول معتبر كما قلنا
 الكفا مثلا ما مطلق العرضى
 فهو مفرد كل ذاتي باعتبار
 انواعه وعرضى باعتبار مفهومه
 وخص ذلك الانواع الاربع
 ونوع للكلى
 ثم ان قيل ان كل واحد
 من العرض اللازم والمفارق
 امفرد ام مركب قلنا انه مفرد
 كل ذاتي باعتبار انواعها
 وعرض باعتبار مفهومها
 وخص للخاصة والعرض العام
 من غير واسطة كما كان الكلمة
 جنس بعيد للخاصة في رسمها
 تكونها جنسا بواحدة العرض
 فان الكلى جنس ذاتي والعرضى
 من غير واسطة
 ثم ان قيل ان هذا التعريف
 احد ام رسم قلنا انه احد تام
 لانه مركب من الجنس القريب
 ومن الفصيل القريب ثم ان
 قيل ان قولنا ميزه اه احلته
 امر شرطية قلنا انه شرطية
 متصلة فان مقدمها قولهم
 ان اختص وتاليها مقدم
 وهو قوله والفصل المميز
 اه على مذهب الكوفيين
 لان الحكم في التالى والتقدم
 من قبيل الفيد عندهم
 او تاليها محذوف وهو
 فالفضل المميز اه على مذهب
 البصريين لانه في المقدم
 والتالى من قبيل الفيد عندهم
 ولو تقدم المقدم عليه
 لسطل صدارة الشرطية
 فتمرة الخلاف بينهما طاهرة
 واما الحال في قوله فان
 امتنع اه ففى قضية شرطية
 مقدمها محذوف فقد يره
 مهما وجد شىء في الدنيا
 للاختصاص وتاليها فان الثالث
 وباعتبار اما متصلة لزومية ادما شية موجبة ككلام
 ثم ان قيل ان قولنا واما غير بين من اى عطف وعد له قلنا انه من قبيل عطف الشيبين بحرف واحد على محمول
 حامل واحد يجوز بالاتفاق لان الحرف العامل قائم مقام العا مل وذلك العطف ههنا الواو وكلمة اما لنا كيدا لجمعية
 الاستفادة منها او لتقسيم الاستغناء ههنا الواو عطف ككلمة اما العاطفة مثلا ثم ان قيل ان هذا التعريف
 امر من لازم الاستفادة من قوله ما يمتنع اه اعكن تعريف امر طرف تعريف قلنا انه طرف تعريف

لاختصاص وتاليها فان الثالث وباعتبار اما متصلة لزومية ادما شية موجبة ككلام
 ثم ان قيل ان قولنا واما غير بين من اى عطف وعد له قلنا انه من قبيل عطف الشيبين بحرف واحد على محمول
 حامل واحد يجوز بالاتفاق لان الحرف العامل قائم مقام العا مل وذلك العطف ههنا الواو وكلمة اما لنا كيدا لجمعية
 الاستفادة منها او لتقسيم الاستغناء ههنا الواو عطف ككلمة اما العاطفة مثلا ثم ان قيل ان هذا التعريف
 امر من لازم الاستفادة من قوله ما يمتنع اه اعكن تعريف امر طرف تعريف قلنا انه طرف تعريف

فان قيل ان قولهم قد يكون آه من اي قضية كانت فلنا انه قضية حلية لان موضوعها لفظ الكل ومحمولها كلمة يكون المفرد بالقوة وهو موجبة جزئية ثلاثية لافادة قلا لاخلة على المعنى مع بمعنى المعنى الذي هو سورها ولكن كلمة يكون رابطان زمانية وان كان ذلك القول في الظاهر قضية متفرقة فان السور اذا اخر عن الموضوع ودخل على المحمول فالعقبة تسمى متفرقة وهي مستعملة في العلوم العربية او هذه القضية محصورة مسورة موجبة كلية لان الامر في الكل للاستفراق وكلمة قد لتفصيح الحمل هذا اختيارا للميزان لكن الامر هنا للجنس لغير المشهور فيكون موجبة جزئية

اي بمعنى الكل آه على راء بالفاضل والاربع انها منفصلة مركبة من ستة انواع لان لفظ قد يكون اداة التزديد مثل اما واو وامر ويل كما ذكره البعض وفسد عليه قوله وقد يكون آه ث ثم ان قبل ان قوله الثاني امفردا مركب فلنا انه مفرد لانه بما لا يبراه او منقول من الوصفية الى الاسم وكل ذاتي نوع او عرض فان عبارة عن الالفاظ و لازم بالقوة ومعارف بالفعل وعرض عام لانه من قبل كم المنفصلة او مركب غير تام غير تقيدي ومع الحدوف قضية حلية لان موضوعها لفظ الثاني المضد بالفعل ومحمولها محذوف وهو ما سيد كر المفرد بالقوة او محمولها بعد ان قلنا آه و موحدة تنائية وشخصية على المشهور ان الامر للمفرد النوعي ومهملة على النفيق لانه عبارة عن الالفاظ كما مروا في الكتاب عبارة عنها على قول المختار وكذلك قوله الثالث آه فهو قضية حلية موضوعها الثالث المفرد بالفعل ومحمولها المحذوف وهو ما سيد كر المفرد بالقوة ومحمولها موضوع ثان وهو قول الكلوات المفرد بالفعل مع محمول هو متساويان المنفرد بالفعل وموحدة تنائية شخصية على المشهور لان اللام ايضا النوعي ومهملة على التحقيق او محصورة مسورة على قول البعض كما مرفيكون قوله ان صدقاه

اللفظ كشرية البارى عن اسميه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالاعتناء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالنبار تعالي اومع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيًا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة في الثاني اذا قلنا الحيوان مثلا يانه كل فينا ك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا والمرتب منها والاول يسمى كليا طبيعيا والثاني كليا منطيقيا والثالث كليا عقليا والكل الطبيعي موجود في الخارج لا يجره من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف و النظرية خارج عن المنطق الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض فمتباينا ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس وتقيضا المتساويين متساويان والصدق احدهما على كل كذب عليه الاخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من الشيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص من غير عكس اما الاول فلانه لو اصدق لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لو اصدق لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لتفصيح الحمل بينهما وذلك القضية شرطية فان مقدمها قولان صدق الى آخره وتاليها مقدم نقد سيره فالكليان متساويان على مذهب الكوفيين او هو محذوف مؤخر تقدمه فالكليان متساويان على مذهب البصريين والاليق للبريد هو مذهب الاول ومن ثمه اختار المصنف رحمة الله وهدى في قولهم بينهما آه فمتصلة لزومته مهملة مركبة من الحملين والشرطية وكذا قوله فلانه باعتبارها راما شرطية متصلة لزومته ادعائية موجبة كلية كما ذكر وايضا قوله ذلك آه حلية موجبة تنائية محصلة شخصية

لتفصيح الحمل بينهما وذلك القضية شرطية فان مقدمها قولان صدق الى آخره وتاليها مقدم نقد سيره فالكليان متساويان على مذهب الكوفيين او هو محذوف مؤخر تقدمه فالكليان متساويان على مذهب البصريين والاليق للبريد هو مذهب الاول ومن ثمه اختار المصنف رحمة الله وهدى في قولهم بينهما آه فمتصلة لزومته مهملة مركبة من الحملين والشرطية وكذا قوله فلانه باعتبارها راما شرطية متصلة لزومته ادعائية موجبة كلية كما ذكر وايضا قوله ذلك آه حلية موجبة تنائية محصلة شخصية

فان قيل ان قوله والاعم اه امفرد ام مركب قلنا ان مركب تام خبرى تصديق قضية حملية موضوعها الاعم المفرد بالفعل ومحوها ليس اه المفرد بالقوة وموجبة ثنائية معدولة المحمول ومحصورة مسورة او هو سائلة كلية فان كلمة ليس اصلا سورها هنا وكذلك قوله وبقضا آه ومراتب والتويع الاضافي آه ففيه قضيتي حملية موجبة ثنائية محصورة مسورة تلاها الامرافة سورها ^ت ثم ان قيل ان قوله ان لم يصدق آه وان صدقا آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية شرطية بقرينة ان ومتصلة لزومية مرملة مركبة من الجزئيين

وكذلك قولها اما الاول واما الثاني باعتبار اما قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية فالقدم هنا محذوف للاختصار وهو المطلوب وان كانت اتفاقية عامة التي يجوز استعمالها في القياسات الافتراضية كما يجوز في محاورات اللغات لقصد التباينة في وقوع التاملي ومن هذا القبيل ككلمة اما الواقعة في ا وائل ا بكت كما نقل الفاضل عن الفاضل العصام رحمة الله

بت ثم ان قيل ان قوله الرابع والخامس مع محذوف والمسند امفرد ام مركب قلنا ان مركب تام خبرى تصديق قضية حملية موضوعها فقط الرابع والخامس المفرد بالفعل ومحوها المحذوف هو ما سيد كر المفرد بالقوة بقرينة المقام او هو الجزئي موضوع فان مع محوله الذي هو قولر فكذلك المشار اليه وهو قولر كما يقال فالكافي فيه تأكيد الكافي له لدفع توهم التمثيل فالاول التي وموجبة شائبة محصلة تخصية على المشهور اللام في الموضوع للمعهد النوحى الذي سورها فان المباح خمسة قطعة بعين الالفاظ التي وقعت حصة معينة نوعية من المفصل الثالث الذي هو كذلك من المقالة الاولى التي وقعت خصية من الرسالة ومهملة على التحقيق كما سبق او محصورة مسورة على قول البعض اذا كان

لا خلاف في العرض
 لصدق الاخصر على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين نقيضها اعم واصلا ليحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاعم مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاعم ونقيضها المتباينين متباينين تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدق ا اصلا معا على شئ كاللا وجود واللا عدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا معا كاللا انسان واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر حفظا لالتباين الجزئي لا مرم جزما (الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخصر تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلا ندرج كل شخص تحت الماهية الكلية المعراة عن الشخصيات واما الثاني فلان كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك الخامس البيع كما يقال على ما ذكرنا ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا ويسمى النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي وهو النوع المتوسط كالجوان والجسم النامي او مابين الملل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة لكن العالي كما جوهر في مراتب الاجناس ليسمى جنس الاجناس لان السافل كالجوان ويشال المتوسط فيها الجسم النامي والجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي

للاستغراق اما قولر الجزئي مع محمول المذكور اتقا فهو قضية حملية موجبة ثنائية محصلة طليعة لان لامر الجزئي للجنس المشهور عند سيد المحققين ولان التسميم عند الماهية او محصورة مسورة موجبة كلية على مذهب العلامة التفتازاني رحمه الله لانه للاستغراق عند لان التسميم عند للافراد بمعنى ضم مفهوم الاقسام المتباينة والمتخالفة الى افراد المضمم او الى مفهوم المضمم عند السيد فنفي الاول كونها حملية طبيعية مرددة المحمول وعلى الثاني محصورة موجبة كلية مرددة المحمول كما عتبر قولهما

فان قيل ان قوله وجزء القول آه من اى قصبه من قسمها قلنا انه قضية حمله موجبة موضوعها قوله وجزء
 القول المفرد بالقوة ومجملها قوله ان كان آه المفرد بالقوة ومحصورة مسورة شائبة محصلة فان الاصل افر
 لا استراق كما في هذا القول
 وهو قضية حمله موجبة مسورة شائبة محصلة اذ اللام هنا
 للاستراق الذى هو سورها والفتحة باعتبارها راجحة ممكنة خاصة تقدرها جازا بالامكان التام وكذلك
 قوله والمتوسطات آه وهو قضية حمله موجبة شائبة محصلة محصورة مسورة ضرورية مطلقة وكذا
 اى الامانة والتحقيق

كالحق يبقى البسطة فليس ينشأ عموما وخصوصا مطلق بان كل منهما اعم
 من الاخر ليدقهما على النوع السافل وجزء القول في جواب ما هو ان كان
 منه كورا بالمطابقة يسمى واقفا في طرفها هو كجوان والناطق بالنسبة
 الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان
 المذكور بالتضمن لى في ذلك خلافا في جواب ما هو كجسم الناحى والجسوس
 او المتكلم بالارادة النال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز ان
 يكون له فضل بقومته بجواز تركبه من افر من متساوين او افر من متساوية
 ويجب ان يكون له فضل بقسمه (والنوع السافل يجب ان يكون له فضل
 بقومته ويمتنع ان يكون له فضل بقسمه) والمتوسطات يجب ان يكون لها
 فضول تقويمها وفضول بقسمها وكل فضل يقوم العالى فهو يقوم السافل
 من غير عكس كلى وكل فضل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلى
 الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء هو الذى ليس له تصور تصور
 ذلك الشيء او امتازه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية
 لان المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره
 عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخص منه وهو مساويا في المعنى
 ولخصوصه وليسمى جدا تاما ان كان بالجنس والفضل القريبين وباقصا
 ان كان بالفضل القريب وحده او بوجوب الجنس البعيد ورسما تاما ان كان
 بالجنس القريب والخاصة ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها
 وبالجنس البعيد ويجب الاستمرار عن تعريف الشيء بما ليساويه في المعرفة
 والكهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرء وعن
 تعريف الشيء بما لا يعرف الابنه سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال
 الكيفية ما بها يقع ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال
 الانسان زوج اول ثم يقال الزوج هو النقسيم بمساويين ثم يقال المشاويان
 عندنا
 ث ثمان قيل ان هذا التعريف آه امضدام مركب قلنا انه مركب تصوق قول شارح حدتام
 لانه مركب من الجنس القريب وهو الذى هو عبارة عن الفكر الاصطلاحى وكل تعريف نوع ثان من الفكر او عن
 القول الشارح بقريته القاف ومن الفضل القريب هو قوله يستلزم آه مماثل لتب ان قيل ان الجوهر اخص
 اذ فضل لطلق الجسم قلنا ان جنس وفضل قريبان له كما ان الحيوان جنس قريب للانسان وجسم تام جنس بعيد
 له ومطلق الجسم جنس ابعده له والجوهر جنس ابعده وكذلك الناطق فضل قريب للانسان

ت ثمان قيل ان قوله وجزء القول آه من اى قصبه من قسمها قلنا انه قضية حمله موجبة موضوعها قوله وجزء
 القول المفرد بالقوة ومجملها قوله ان كان آه المفرد بالقوة ومحصورة مسورة شائبة محصلة فان الاصل افر
 لا استراق كما في هذا القول
 وهو قضية حمله موجبة مسورة شائبة محصلة اذ اللام هنا
 للاستراق الذى هو سورها والفتحة باعتبارها راجحة ممكنة خاصة تقدرها جازا بالامكان التام وكذلك
 قوله والمتوسطات آه وهو قضية حمله موجبة شائبة محصلة محصورة مسورة ضرورية مطلقة وكذا
 اى الامانة والتحقيق

عنده
 ث ثمان قيل ان هذا التعريف آه امضدام مركب قلنا انه مركب تصوق قول شارح حدتام
 لانه مركب من الجنس القريب وهو الذى هو عبارة عن الفكر الاصطلاحى وكل تعريف نوع ثان من الفكر او عن
 القول الشارح بقريته القاف ومن الفضل القريب هو قوله يستلزم آه مماثل لتب ان قيل ان الجوهر اخص
 اذ فضل لطلق الجسم قلنا ان جنس وفضل قريبان له كما ان الحيوان جنس قريب للانسان وجسم تام جنس بعيد
 له ومطلق الجسم جنس ابعده له والجوهر جنس ابعده وكذلك الناطق فضل قريب للانسان

والحساس ففضل بعيد الانسان والناسي فضل ابعده له والجوهر فضل ابعده له اما الحسم النامي لجنس وترتب
 للجوان ومطلق الحسم جنس بعيد له والجوهر جنس ابعده له وكذا الحساس فضل قريب له والناسي فضل بعيد
 له والجوهر فضل ابعده هذا **ث** فان قيل ان قوله ويجب آه من اي قضية كانت قلنا انه قضية حملية
 موجبة ثنائية عند السيد ومحصله موجبة كلية لان الالام هنا للاستغراق وضرورة مطلقة فان جملة
 التي كانت في قوله يجب آه بالضرورة **ث** ثم ان قيل ان هذا القول آه اجملية امر شرطية قلنا انه

هما الشيطان اللذان لا يفضل احدهما على الاخر ثم يقال الشيطان هما
 الاثنان ويجب ان يترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشة عن ظاهرة
 الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفقوتا للفرغ **ث** المقالة الثانية
 في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة ففي تعريف
 القضية واقسامها الاولية والقضية قول يصح ان يقال لقلنا انه صادق
 فيه او كاذب فيه وهي جملة ان اختلف بظرفها الى مفردين كقولنا زيد
 هو عالم وزيد ليس هو عالم وشرطية ان لم يخجل والشرطية اما منصلة
 وهي التي يحكم فيها بصدق وقضية او لا صدق فيها على تقدير صدق قضية
 اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا
 انسانا فهو جراد واما منصلة وهي التي يحكم فيها بالثنائي بين القضيتين
 في الصديق والكذب معا وفي احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان
 يكون هذا الحد زوجا او فرذا وليس اما ان يكون هذا الانسان
 كاتبا او سودا الفصل الاول في جملة وفيه اربعة مباحث
 والبحث الاول في اجزائها واقسامها الجملة اما تحقق باجزاء ثلثة
 محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا وثنائية بينهما بها
 يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطا كقولنا
 زيد هو عالم ويسمى القضية حينئذ ثلثية وقد يحدث الرابط في بعض
 اللغات لشعور الذهن بمعناها ويسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة
 ان كانت نسبية بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا
 الانسان حيوان وان كانت نسبية بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس
 بمحمول فالقضية بسالية كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الجملة
 ان كانت شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا
 فان يبينها كمية افراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال

قضية حملية موجبة ثنائية
 محصلة شخصية على المشهور
 لان الالام في هذا الموضوع
 للعهد النوعي الخارجي
 ومهمه على التحقق لانه
 عبارة عن الالفاظ كما
 ذكرنا موجبة كلية على
 قول البعض
ث ثم ان قيل ان قوله مقدمة
 وثلثة فصول عبارة عن
 الالفاظ مع ان مرجح الصنيع
 يعني المقالة الثانية عبارة
 عن الالفاظ فيكون ظرفية
 المقالة الثانية الكل
 واحدمن المقدمة والفصول
 الثلثة من قبيل ظرفية
 الالفاظ للالفاظ فيلزم
 ظرفية الشيء لنفسه وهو
 باطل قلنا ان المقالة الثانية
 كل وكل من المقدمة
 والفصول الثلثة اجزاء
 للمقالة الثانية فظرفيتها
 الى كل واحد منها ظرفية
 الكل على الاجزاء فلا يلزم
 ظرفية الشيء على نفسه
 فان الكل خاص والجزء
 اعم فبينهما عموم
 وخصوص مطلق وكذا
 الحال في قوله وفيه اربعة
 مباحث
ث ثم ان قيل ان المقالة
 الثانية امرد امر مركب
 قلنا انه مفرد لانه لا يراد
 بالجزء منه او منقول من
 الوصفية الى الاسمية وكل
 منطبق على طبيعي وذاتي
 نوع للرسالة بالنظر الى
 ما قبله وحينئذ بالنظر الى ما
 بعده وهو ثلثة فصولا و
 عرضي لانه عبارة عن الالفاظ
 التي هي من قبيل الكيفيات

المحسوسة بالسمع كان الكبار الجليل عبارة عنها المنزل عليه على السلام وعرض لازم بالضرورة وفارق
 بالفضل وخاصة لها **ث** ثم ان قيل ان قوله قول يصح آه من اء تعريف من اقسام الفكر قلنا انه قول
 شارح تصوره ثم ان قيل ان هذا التعريف احدام رسم قلنا انه حد تام لانه مركب من الجنس القريب وهو
 قوله قول لجنس قريب للقضية المنفوتة بمعنى قول ملفوظ آه ان كان عبارة عن القول المنفوت او جنس
 قريب للقضية المعقولة بمعنى قول معقول آه ان كان عبارة عن القول المعقول فظهر ان القول لفظ مشترك **ث** ثم

فان قيل ان قوله وهي اربع آه امزرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حلية موضوعها
لفظ هو المزد بال فعل ومجولها لفظ اربع المزد بال فعل وموجبة ثنائية محصلة شخصية باعتبار الضمير
لان عبارة عن شخص معين وباعتبار مرجعة محصورة مسورة فان الشون للتكبر في مرجعه للاستغراق
ثم ان قيل ان هذا القول من اى قضية كانت قلنا انه قضية شرطية بقرينة كلمة ان ولو ومتصلة
لانها سورها ولزومية كون المقدم علة للتالي ومهملة لانها سورها وكذا الحال في قوله وان لم يكن
آه فهو قضية شرطية فان

مقدمها قوله وان لم يكن
آه وتاليها قوله فان لم يصلح
آه مع جزاء كما استوفى
ومتصلة لزومية مهملة
بجلاف قوله ان كانت سالتة
وهو قضية شرطية مقدمها
قوله ان كانت آه وتاليها
مقدم وهو قوله وسميت
ببسيطة عند الكوفيين
او الجاء محذوف مؤخر
تقديره وسميت ببسيطة عند
الصريين وثمره الخلاف
بينهما سبقت ومتصلة
لزومية مهملة كما ذكر
في ان قيل ان قول
البحث آه امزرد ام مركب
قلنا انه مركب تام خبري
تصديق قضية حلية موجبة
ثنائية محصلة شخصية لان
اللام هنا للمبدئي
على المشهور ومهملة على
التحقيق لان البحث عبارة
عن الالفاظ كما مر
في ان قيل ان قوله كل نار
حارة من اى قضية كانت
قلنا انه قضية حلية موجبة
محصلة ثنائية كلية
لان كلمة كل سورها مثلاً
كاذكري تعريفات المسبي
بالقواعد وممكنة عامة
واما قوله لا شئ آه وهو
سالية كلية مطلقة
عامة وكذا لك قوله بعض
الحيوان آه وهو قضية
حلية موجبة جزئية
داعية وكذا في قوله
ليس كل حيوان انسان
بالاطلاق العام وهو
سالتة جزئية ايضا ومطلق
عامة وكذا الحال في قوله

لا حاطة افراد موضوع حلية السور افراد الموضوع
عليها ستورا سميت محصورة مسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم
على كل افراد في الكلية اما موجبة وسورها كل يقولنا كل نار حارة
واما سالتة وسورها الاشئ ولا واحد يقولنا لا شئ ولا واحد من الانسان
بحار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد في اشئ اما موجبة
وسورها بعض وواحد يقولنا بعض الحيوان انسان واما سالتة وسورها
ليس كل وليس بعض وبعض ليس يقولنا ليس كل حيوان انسان وان
لم يبين فيها كية الاوار فان لم يصلح لان يصدق كية ويجزئة سميت
طبيعية يقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان وصلت لذلك سميت
مهملة يقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية
لان متى صدق الانسان في خسر يصدق بعض الانسان في خسر وبالعكس
في البحث الثاني في تحقيق المحصورات يقولنا كل ج ب يستعمل تارة
بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة
فهو بحيث اذا وجد كان ج اي كلما هو ملزوم لـ ج فهو ملزوم لـ ب
وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله
او بعده فهو ج في الخارج والفرق بين الاختيارين ظاهر فانت لولم يوجد
شئ من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول
دون الثاني فلولم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان يقال
كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا ففصل المحصورات
الباقية في البحث الثالث في الجدول والتخصيص جرف السلب ان كان جزاء من
للموضوع كقولنا اللامحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما
جميعا كقولنا اللامحي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او
سالتة وان لم يكن جزاء لشيء منها سميت محصلة ان كانت موجبة وسبقت ان كانت
سالتة والاعتبار الثاني في القضية وسلبها بالسلب الثبوتية والسلبية لا يطرف
في

الحيوان جنس والانسان نوع قضية حلية موجبة ثنائية طبيعية لان اللام للجنس المشهور وان الحكم فيها بالجنسية
والنوعية وداعية مطلقة وكذلك الانسان في قوله الانسان في خسر قضية حلية موجبة ثنائية محصلة مهملة
لان اللام للجنس المشهور
موجبة محصلة ثنائية معدولة الموجوع فان اراه السلب جزاء من الموضوع وكذا في قوله الجماد لا عالم قضية
حلية معدولة المحمول تكونه جزء من المحمول وكذا قوله اللامحي لا عالم معدولة الطرفين لكونه جزءا منهما

لا فان قيل ان هذا القول آ من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية طر فاه الى مفردين بافعل وموجبة لان الحكم فيها بالابقاء وثانئة فان الرابطة محدوفة وهنا ومحصلة بمعنى لم يكن اداة الصلابة او محصورة مسورة موجبة كلية لان الا في هذا الموضوع محمول على الاستغراق او تخصيصه او مهمله كما مر ثم ان قيل ان كل واحد من هذه التعريفات احكام رسم قلنا انها محدوفات فانه مركب من اللاتين الترتيبين كما بقينا ثم ان قيل ان جميع هذه التعريفات احكام رسم تعريف قلنا انها عكس تعريف

اذا كان المعرف موضوعا والتعريف محمولا كما معنا عندنا لتطبيقين خلافا للتعريف اذا كان نقيض المعرف يمكنه ما عليه ونقيض التعريف محمولا به ثم نشهد ان هذا القول آ ا مفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري بقيد قضية حملية موضوعها كالتعريف المفرد بالفعل الراجعة الى هذا المعرف وموجبة ثابئة محصلة شخصية باعتبار الضمير فان عبارة عن شخص معين وطبيعية باعتبار مرجحه لان هذا التعريف عكس تعريف ثم ان قيل ما الفرق بين المعرف والتعريف من النسب الارباع قلنا انها متساوية وان بمعنى صدق الموجبين الكليتين من طرف الكليتين مثل قولنا كل معرف تعريف وكل تعريف معرف وكذلك تعريف بين التقسيم والعقضية قلنا انها متباينات بحسب المفهوم وبحسب التحقق بينهما عموم وخصوص مطلق او مساوات ثم ان قيل ان قولنا البسائط والمركبات مفرد ام مركب قلنا انه مفرد مقابل للمركب وطى منطقي عقلي طبيعي وذاتي جنسنا بعد الابد وكذا الحال في قوله ثم ان هذا القول مفرد ايها لانها لا يراد بجزء هذه

بالضرورة كل كاتب محتمل الاصابع ما دام كاتبنا وبالضرورة لا يشي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبنا والرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها الجباب وسلبها ما قرنا الخامسة المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان يتفلسف وبالاطلاق العام لا يشي من الانسان يتفلسف السادسة المنكئة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا يشي من الحار يبارد وقاما المركبات في سبع الاولي الشرطية الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيدا اوام بحسب الذات وهما ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب محتمل الاصابع ما دام كاتبنا لادائما فنزكيها فن موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا يشي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبنا لادائما فنزكيها فن سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيدا اوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فنزكيها فن موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فنزكيها فن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها الجباب وسلبها ما قرنا الثالثة الوجودية الالازمية وهي للطلقة العامة مع قيدا الالازمية بحسب الذات وهما ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فنزكيها فن موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا يشي من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فنزكيها فن سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة والرابعة الوجودية الالادائمة وهي المطلقة المطلقة مع قيدا الالادائمة

الدلالة على جزء معناه او منقول من الوصفية الى الاسمية وكل منطقي عقلي طبيعي وذاتي نوع ساقل متعدد الاشياء وهو قضية حملية موجبة ثابئة محصلة محصورة مسورة موجبة كلية لان كلمة كل مسورها ومشروطة عامة لما رو كذا قولنا بالضرورة آ مشروطة عامة سالبة كلية وكذا قولنا بالاطلاق العام كل انسان متفلسف مطلقة عامة وكذا الحال في قولنا واما المركبات آ شرطية متصلة لزومية اذ عابئة موجبة

ت فان قيل ان هذا القول الى آخره امفرد امركب قلنا انه مركب تام خبرى تصد بقضية حملت
 طرفها مفردين بالفعل وموجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة لان الامر هناك محمول على الاستقراق
 او هذه القضية تخصية على المشهور فانه للعهد الخارجي ومهملة على التحقيق لان الموضوع هنا عبارة عن
 الالفاظ وهي موجبة كلية ايضا لكونه له على قول البعض ^{تد} ثم ان قيل ان هذا القول من اي قضية كانت
 قلنا انه قضية حملية موضوعها كلية هي المفرد بالفعل ومحو لها كلمة التي ام المفرد بالقوة وموجبة ثنائية
 محصلة شخصية باعتبار

الضمير طبيعية باعتبار مرجع
 المعرف لهذا التعريف الذي
 هو عكس تعريف ان كان
 المعرف مسندا اليه والتعريف
 مسندا فيكون القضية
 طبيعية لا تقع كبرى للشكل
 الاول اما الاول فلان
 هذه الاقسام الستة
 للمركبات اشارة الى الكبرى
 وتكون طرف التعريف في
 ضمن جميع عكس التعريف
 فيكون التعريف جامعاً
 لافراده ومانعاً لاعتباره
 طرفاً اى كل واحد من
 المشروطات الخاصة والعرفية
 الخاصة آه ثم ان قيل
 ان هذه الحدود امفرد ام
 مركب قلنا انها مفرد
 كلي ذاتي نوع للفكر او
 مركب تصور قول مشايخ
 ومن انواع الاربع
 حد نام لان مركب
 من الذاتين الصريتين
 هنا فان القول والقضية
 والحلقة جشربعيد اما
 المركبة فري جنس قريب
 كما قدنا
 ثم ان قلنا ان هذا
 القول آه اخلية ام شرطية
 قلنا انه قضية شرطية
 متصلة لزومية مهملية
 والشرطية باعتبار التركيب
 مركبة من الجزئيتين
 ههنا ثم ان قيل ان المصنف
 العلامة من اى شئ ترك
 المثال للمعرفة العامة قلنا
 انه ترك اشارة الى عموم
 وخصوص مطلقاً بين
 المشروطة العامة والعرفية
 العامة وكذلك الحال بين

بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وبقائها ايجاباً وسلباً ما
 الخامسة (الموجبة) وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
 او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيداً بالادوام
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف
 وقت جيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيبها من موجبة
 وقضية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
 لاشئ من القمر منخسف وقت التربع لا دائماً فتركيبها من سالبة وقضية
 مطلقة وموجبة مطلقة عامة السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من
 اوقات وجود الموضوع مقيداً بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائماً
 فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان يتنفس وقاماً لا دائماً
 فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة والسابعة
 الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن
 جانبي الوجود والعدم جميعاً فري سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان
 الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ ومن
 الانسان بكانت فتركيبها من ممكنين عامتين احدهما موجب والاخرى
 سالبة والضابطة ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة
 الى محكمة عامة محالفة الكيفية مواضفة الكمية للقضية المقيدة بهما
 الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزئية الاولى منها ليسي مقدا ما
 والثاني تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهي التي تصدق التالى فيما على

الوجودية اللا ضرورية و لوجودية اللادائمة كما في الجذول للاسناد الفاضل وكذا عموم و خصوص
 مطلقاً بين المشروطة الخاصة والعرفية وكذا بين المثال والمشهد ^{تد} ثم ان قيل ان قولنا بالضرورة
 كل قمر منخسف آه حملية ام شرطية قلنا انه قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شائعة كلية وقضية
 لان لفظ وقت جيلولة آه جهة القضية فالجهة ميزان المسائل ان توافق تحت المحتمل الى المادة وصدق القضية
 ان وقعت القضية والكذب في مادة القضية وكذلك الحال في سائر قولنا وقدر عليه

ت كان قيل ان هذه التعريفات الى اخرها امفرد ام مركب فلنا انه مركب تصوره قول شارح حدتام فانه
 مركب من اجنبين القريب وهو قول التي عبارة عن المتصلة او المنفصلة بقربته قولنا اما المتصلة او المنفصلة
 وبين لفصل القريب وهو قوله بمجرد توافق الجزئين بمنزلة لان الفصل من اقسام الثاني وهو من الكلي الذي
 هو من المفرد ثم ان قيل ان هذه التعريفات اعكس تعريف امفرد تعريف قلنا انها عكس تعريف ايضا
 ثم ان قيل ان قولنا وهي التي امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام حيزي تصديق قضية حملية موضوعها

كلمة هي المفرد بالفصل
 الراجع اليها المعرف
 ومحوها كالتالي مع صلها
 المفرد بالقوة وموجبه
 محضلة شائعة شخصية
 باعتبار الضمير وطبيعية
 باعتبار مرجح المعرف
 لهذا التعريف الذي هو عكس
 التعريف لانا وكان المعرف
 موضوعا والتعريف محمولا
 لتكون طبيعية واقسام
 التعريف عشرة بنسبة الى
 الحد الحقيقي والاسمي والى
 الحد الترسيمي والحقيقي
 والاسمي والى اللفظي
 والنسبي فظهر الواع
 الحقيقي عشرة وايضا ان
 الانواع الاولية للتعريف
 ثلثة لفظي ونسبي وحقيقي
 اما القول شارح من قبل
 الحقيقي فانه يخذ بالامور
 الخارجية مثل الحد بالانسان
 بان يقال الانسان حيوان
 ناطق والحد الاسمي من قبل
 يخذ بالامور الذهنية
 والاعتبارية بان يقال
 العنقاوطا من مفروض
 يطير في القفا والمفروض
 والرسم الحقيقي ترسيم
 الخارجية والرسم الاسمي
 ترسيم الذهنية والتعريفات
 الاصطلاحية كلها اما حد
 الاسمي واما رسم اسمي
 لكونها من قبل الاعتبارية
 والذهنية لا نقل
 ثم ان قيل ان قولنا
 اما المتصلة آه واما المنفصلة
 آه اجملياً امر شرطية
 قلنا انه قضية شرطية
 مقدمها محذوف والاختصار
 وهو مهمما يكن من شيء

تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلة والتصايف واما
 اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق بقولنا
 ان كان الانسان ناطقا فالخارج راقق واما المنفصلة فاما موجبه حقيعية
 وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم
 فيها بالتساوي بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء
 حجرا او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما
 في الكذب فقط كقولنا زيدا ما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق
 وكل واحد من هذه الثلث اما عنادته وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي
 الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها
 بمجرد الاتفاق كقولنا في الاسود اللابكات اما ان يكون هذا الاسود
 او كبا حقيعية او لا اسود او كبا ما نعتا لجمع او اسود او لا كبا
 مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع
 ما حكم به في موجبهها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
 العنادية تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية
 والمنفصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين وعن
 مجهولين الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وقابل صادق دون عكسه
 لا امتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن
 مقدم كاذب وتال صادق وتالعكس وعن صادقين اذا كانت لزومية
 ولما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادق محال والمنفصلة الموجبة
 الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادق وعن كاذبين
 والمنفصلة لجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن
 صادقين واما نعتا الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب
 في الدنيا ونالها بالمنفصلة والمنفصلة آه وباعتبارها امر شرطية متصلة لزومية ادعائه موجبه كلياتها والاتفاقة
 عامة لما رسم ان قيل ان كل واحد من قوله المتصلة اما لزومية والمنفصلة فاما موجبه حقيعية آه اجملياً
 امر شرطية قلنا انه قضية حملية موضوعها لفظ المتصلة والمتصلة المفرد بالفعل ومحمولها اما لزومية
 ولفظ اما موجبه حقيعية المفرد بالفعل او بالقوة وموجبه محضلة شائعة طبيعية لان لا الموضوع
 للجنس المشهور عند السيد لان التقسيم للماهية او محصورة سورة عند التقاضي كما

في الدنيا ونالها بالمنفصلة والمنفصلة آه وباعتبارها امر شرطية متصلة لزومية ادعائه موجبه كلياتها والاتفاقة
 عامة لما رسم ان قيل ان كل واحد من قوله المتصلة اما لزومية والمنفصلة فاما موجبه حقيعية آه اجملياً
 امر شرطية قلنا انه قضية حملية موضوعها لفظ المتصلة والمتصلة المفرد بالفعل ومحمولها اما لزومية
 ولفظ اما موجبه حقيعية المفرد بالفعل او بالقوة وموجبه محضلة شائعة طبيعية لان لا الموضوع
 للجنس المشهور عند السيد لان التقسيم للماهية او محصورة سورة عند التقاضي كما